مجلة دفاتر اقتصادية
P-ISSN: 2170-1040 | المجلد: 13 – العدد: 02 (2022)، ص: 307 - 316 | E-ISSN: 2602-5426

المتغيرين الاقتصادي والنخبوي وتأثيرهما في العلاقات التركية العربية

Economic and elitist variables and their impact on Turkish-Arab relations

[1] شاكر عبد الرزاق محفوظي♦، [2] علي لكحل
[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، cmahfoudi@yahoo.fr
[2] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، Lakhalali65@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/04 تاريخ القبول: 2022/07/04 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية لتركيا تجاه المنطقة العربية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002، من خلال التركيز على تأثير المتغيرين الاقتصادي النخبوي (كمتغيرين مستقلين) على سلوك تركيا الخارجي (كتغير تابع) تجاه الدول العربية. وقد اعتمدت على المنهج التاريخي والوصفي في تحليل العوامل التي أفضت إلى التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة العربية على المستويين السياسي والاقتصادي.
و خلصت الدراسة إلى أن سياسة تركيا الخارجية عامةو تحديدا تجاه الدول العربية، تحكمها مجموعة من العوامل والمحددات، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير، **وقد شكل** المحدد الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات التركية -العربية، حيث أن المنفعة والمصلحة دافعان أساسيان لمختلف السياسات، **كما أنه** لا يمكن، إغفال دور العامل الإنساني وتأثير صناع القرار السياسي ونخبة حزب العدالة والتنمية على توجهات سياسة تركيا الخارجية، والدور الذي لعبته في إعادة صياغة علاقات تركيا الخارجية شكلا ومضمونا.
الكلمات المفتاحية: سياسة تركيا الخارجية، النخبة، العلاقات التركية العربية، حزب العدالة والتنمية.
تصنيف JEL: F00, F40

Abstract:
This study aims to identify the most important factors influencing Turkey's foreign policy towards the Arab region since the Justice and Development Party came to power in 2002, by focusing on the impact of elitist economic variables (as independent variables) on Turkey's external behavior (as a dependent change) towards Arab countries. It relied on the historical and descriptive approach in analysing the factors that led to turkey's new foreign policy orientations towards the Arab region at the political and economic levels.
The study concluded that Turkey's foreign policy in general and specifically towards the Arab countries, governed by a set of factors and determinants, including what is constant and what is changing, the economic determinant was one of the most important factors affecting Turkish-Arab relations, as benefit and interest are fundamental motives for various policies, and the role of the humanitarian factor and the influence of policymakers and the Justice and Development Party elite on turkey's foreign policy orientations, and the role it played in reshaping Turkey's foreign relations, cannot be overlooked. Form and content.
Keywords: Turkey's Foreign Policy, Elite , Turkey-Arab relations , Justice and Development Party.
JEL Classification: F00, F40

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل الموجهة لسياسات الدول [1]، والمؤثرة في مجال العلاقات الدولية، خاصة في وقتنا الحاضر مع تنامي ظاهرة العولمة وتزايد أهمية الاعتماد المتبادل والاهتمام بالقضايا الاقتصادية على حساب القضايا الأمنية. [2] كما تكتسي دراسة النخبة في أي مجتمع أهمية كبيرة لما لها من أثر على الحياة السياسية وعلى سلوك الدولة الداخلي والخارجي. ويقتضي فهم التغيرات الطارئة في سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية منذ 2002 التوقف عند دور المتغيرين الاقتصادي والنخبوي ودرجة تأثيرهما في القرار السياسي التركي لاسيما منه المتعلق بالسياسة الخارجية.

2. إشكالية البحث:

إلى أي مدى أثرت المتغيرات الاقتصادية والنخبوية في عملية صنع القرار السياسي لتركيا تجاه الدول العربية؟

3. المتغير الاقتصادي وتأثيره في العلاقات التركية -العربية:

أدخل هنا تقديم للعنوان الرئيسي الأول، أدخل هنا تقديم للعنوان الرئيسي الأول، أدخل هنا تقديم للعنوان الرئيسي الأول، أدخل هنا تقديم للعنوان الرئيسي الأول.

يكتسي المتغير الاقتصادي في العلاقات التركية العربية أهمية بالغة بالنسبة للجانبين التركي والعربي، ويمثل الاقتصاد السياسي واحدا من المداخل المهمة في تحليل السياسة التركية، ويعني البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية، التركيز على دورها في حصول الدولة على الريع المتمثل في الموارد المادية والمعنوية أي الريع الاقتصادي والسياسي في المقام الأول، حيث تصبح السياسة الخارجية وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية والحصول على الريع ووسيلة لتأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة. [3]

لقد حققت تركيا منذ سنة 1983 تطورا اقتصاديا في قطاعات عديدة، كالصناعة والصادرات، لكنها ظلت تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية، كارتفاع معدلات التضخم وتدني أسعار الصرف والبطالة وعجز الميزانية العامة والمديونية وغيرها، وكان لهذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أثرها في السياسة الداخلية كما كان لها الأثر البارز في سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية [4]، ويتجلى هذا التأثير من خلال الآتي:

- تطور سياسة تركيا إزاء العراق ومنطق المصالح الاقتصادية، خاصة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى رفض تركيا استخدام قواعدها لضرب العراق وكذا مطالبها برفع الحضر الاقتصادي وغيرها.
- السعي إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية التركية – العربية في مجالات عديدة كالتبادل التجاري والإنشاءات والمشاريع المشتركة، خصوصا في القطاع الصناعي فضلا عن زيادة الاستثمارات العربية في تركيا.
- الاندفاع التركي نحو الترتيبات الشرق أوسطية. [5]

ومع تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا سنة 2002، برز العامل الاقتصادي بشكل أكثر وضوحا كموجه أساسي لسياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية، وظهرت العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، كمكوّن أساسي في الجهود الدبلوماسية التركية، حيث سعت تركيا منذ 2002 لأن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة وهو ما يستلزم بناء قاعدة إنتاجية ونظام اقتصادي إقليمي تكون هي مركزه.

حيث شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية، في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، وعمدت لتغيير الكثير من الأطر الإرشادية والتوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة فيها، وهو ما أثمر نتائج إيجابية عديدة تمثلت في زيادة الإنتاج وارتفاع حجم الصادرات، وتحصيل تركيا دعما خارجيا بلغ قرابة مبلغ 25 مليار دولار لبرامجها الإصلاحية.

وارتبط التطور الاقتصادي في تركيا بالسياسات العامة والانفتاح التجاري والتوسع الكبير نسبيا في الصادرات، خاصة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك من خلال مسألتين أساسيتين، الأولى اعتبار الموضوع الاقتصادي أحد أهم قضايا السياسة العامة[6]، حيث يستند حزب العدالة والتنمية لكتل انتخابية تؤيد مساره الاقتصادي أكثر منها خلفيته الإيديولوجية، ومن ثمة فإن رهان الحزب من أجل البقاء في السلطة والتوسع فيها هو النجاح اقتصاديا، وهو ما وفق فيه إلى حد كبير حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية، أما المسالة الثانية فهي أن التطور الاقتصادي، يعزز وضع تركيا وصورتها كدولة نموذج في الشرق الأوسط الذي تعاني دوله أزمات اقتصادية مزمنة وفشلا تنمويا متفاوتا.[7]

وضمن هذا المنظور، عملت تركيا من أجل التوصل إلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان العربية، فوقعت اتفاقيات مع سوريا والمغرب والسلطة الفلسطينية في 2004 وتونس ومصر في 2005، والأردن في 2009، ولبنان في نوفمبر 2010 وألغت تأشيرة الدخول مع كل من سوريا والأردن ولبنان.

وكان لكل طرف عربي دوافعه في التعاون الاقتصادي مع تركيا، فسوريا على سبيل المثال كانت رغم الخلافات التي وصلت حد العداوة حول الموارد المائية مع تركيا، تبحث عن سبل لفك العزلة السياسية المفروضة عليها بموجب قانون محاسبة سوريا الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004، كما كانت تبحث عن نوع من التوازن لتحالفها مع إيران، وهو ما كانت تشجعه تركيا التي كانت تسعى بدورها لتحجيم التأثير الإيراني في المشرق العربي، أما مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية والذي دعم الدور الاقتصادي التركي في المنطقة خلال تلك المرحلة، فقد كان يرغب في إحداث نوع من التوازن مع التأثير الإيراني في المشرق والخليج العربيين.

ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا إلى حوالي ملياري (02) دولار عام 2008، ونمت التجارة بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي من أقل من ملياري (02) دولار عام 1998 إلى أكثر من ثمانية (08) مليارات دولار عام 2009[8]، وأصبحت علاقات تركيا الاقتصادية مع السعودية على سبيل المثال في مركز الصدارة في المنطقة من حيث التعاقدات الثنائية، تليها ليبيا قبل انهيار نظام العقيد القذافي، وهو ما يفسر بعض مواقف تركيا المترددة في بدايات الأزمة الليبية.

كما نالت تركيا حصة هامة في مشاريع النفط وإعادة الإعمار بالعراق بلغت حوالي نسبة 10%من مجموعها، وهذا ما يفسر كذلك بعض سياستها تجاه الأزمة العراقية منذ حرب الخليج الثانية، وتظهر تقارير مجموعة أكسفورد (أناليتيكا) حرص تركيا على التوجه نحو المنطقة العربية اقتصاديا، حيث يلاحظ انخفاض صادراتها نحو أوروبا بنسبة 50% وارداتها بنسبة 40% لصالح الشرق الأوسط (7,8% واردات و19% صادرات) وذلك سنة 2008 وتسعى تركيا لتوسيع نشاطها الاقتصادي والتجاري كي يشمل كل الأقطار العربية. [9]

وتتجلى الأهمية الاقتصادية للدول العربية بالنسبة لتركيا، ومظاهر تأثير العامل الاقتصادي على العلاقات التركية العربية، من خلال ما يلي:

1- **الأسواق**: حيث تمثل الدول العربية سوقا هامة لتركيا، لتصريف الفائض من إنتاجها، خاصة بعد عقد الثمانينات والإصلاحات التي بدأها رئيس الجمهورية التركي آنذاك "تورغوت أوزال"، التي مكنت تركيا من دخول سوق التجارة الحرة بسرعة، حيث أصبح التصدير عنصرا مهما لها بعد تطوير سياستها الاقتصادية بشكل شامل، والذي كان من نتائجه انتشار الصناعة في مدن تركية عديدة وتطورها [10] وزيادة حجم الإنتاج وظهور الحاجة لأسواق خارجية لتصريف هذا الفائض. وشكلت الأسواق العربية وجهة مثالية لتركيا التي طرحت علنا توجهاتها الاقتصادية الجديدة الرامية للانفتاح على الشرق الأوسط والاستفادة من أسواقه وبناء مصالح اقتصادية واسعة خاصة مع الدول العربية.

2- **المواد الأولية:** وبالأخص الموارد النفطية والطاقوية التي تزخر بها بعض الدول العربية، وتمثل حاجة ماسّة بالنسبة لتركيا، ونلاحظ هنا كيف سعت تركيا من خلال سياستها الخارجية خلال مختلف المراحل إلى الاستفادة القصوى من مختلف الأزمات التي تعرضت لها المنطقة بغرض تحقيق أكبر المكاسب من الناحية الاقتصادية، ويمكن الإشارة في هذا السياق لحرب الخليج الأولى وكيف استفادت منها تركيا حيث أصبحت متنفسا اقتصاديا للعراق الذي مرر أنابيب النفط عبر أراضيها إضافة إلى حرب الخليج الثانية واحتلال العراق لاحقا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر تأثير حاجة تركيا للموارد الطاقوية العربية كذلك في سياستها المائية، ومقاربتها الرامية لمبادلة النفط العربي بالماء التركي.

3- **الموروث الثقافي والحضاري:** حيث سعت تركيا خلال المرحلة اللاحقة لتولي حزب العدالة والتنمية زمام السلطة، إلى استثمار البعد الثقافي والحضاري في علاقتها بالدول العربية، بمعنى استغلال العامل الثقافي لتعزيز الروابط الاقتصادية سواء للترويج للسياحة التركية أو البضائع والتعاون الاقتصادي مع تركيا، ويمكن الإشارة في هذا الصدد لظاهرة الانفتاح الإعلامي، والأعمال الدرامية التركية التي سعت لتسويق صورة جديدة وإيجابية لتركيا عربيا والترويج لها على أوسع نطاق.

4- **رأس المال العربي:** حيث أن الموارد النفطية على وجه التحديد، تدر عائدات مالية ضخمة على بعض الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي، وهو ما تسعى تركيا لاستقطابه في شكل استثمارات عربية بتركيا، من خلال ما توفره من تسهيلات وحوافز لجلب المستثمرين العرب لتركيا وإغرائهم بالاستثمار فيها أو تشجيعهم على إقامة مشاريع مشتركة عربية-تركية، مستغلة ثرواتها المائية وإنتاجها الزراعي والصناعي المعتبر وموقعها الجغرافي كمخط عبور وبيئتها السياحية لتكون شريكا اقتصاديا هاما في المنطقة. (11)

وبغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية، ووعيا منها بانعكاسات التحولات التي شهدها النظام العالمي والاقتصاد الدولي على البيئة المحلية والإقليمية والدولية، والتي فرضت حدا أقصى من التجانس وتبادل المصالح والاعتماد المتبادل، عمدت تركيا لتذليل معظم العقبات التي قد تعترض طريقها مع جيرانها وفي محيطها الإقليمي وحاولت قدر الإمكان تحييد الجانب السياسي، كي لا يشكل عائقا أمام تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية.

من هنا، حاولت تركيا تحييد قضايا خلافية هامة عن علاقاتها مع الدول العربية كالحدود والأقليات والمياه دون أن توجد حلولا نهائية لها، وذلك من خلال التقليل من أهميتها أو السعي في فترة من الفترات إلى تذليلها في سياق ما سمته بسياسة "تصفير النزاعات" التي سنتناولها لاحقا بالتفصيل، كما حاولت اللعب على المتناقضات وإحداث نوع من التوازن في علاقاتها بين الأنظمة والشعوب وبين العرب والكيان الإسرائيلي، وهو ما يفسر بعض الجوانب في التغير الملاحظ في مواقف تركيا إزاء بعض المسائل والذي لم يتعد الجانب الشكلي ولم يمس بعلاقات تركيا الاستراتيجية مع حلفائها التقليديين.

من خلال ما سبق ذكره، يمكننا القول إن العامل الاقتصادي شكل محددا أساسيا وبارزا لسياسة تركيا تجاه الدول العربية ولاسيما بعد 2002، حيث تبنى حزب العدالة والتنمية مقاربة براغماتية واضحة المعالم تجاه الدول العربية، تستهدف تحقيق مصالح تركيا الاقتصادية بالدرجة الأولى، ويمكن كذلك اعتبار هذا التحول السياسي الذي حدث في تركيا مع حزب العدالة والتنمية تجاه الدول العربية إلى حد ما، امتداد ونتاج لمختلف التحولات الاقتصادية التي شهدتها تركيا والآثار المترتبة عنها(12)، وهو ما يبرز أهمية المحدد الاقتصادي وتأثيره في العلاقات التركية العربية.

4. المتغير النخبوي وتأثيره في العلاقات التركية العربية:

1.4 مفهوم النخبة وتصنيفاتها: من الصعب تحديد مفهوم ثابت للنخبة نظرا لتعدد التعريفات، لكن يمكن القول إن المفهوم يحيل لمجموعة من الأفراد يتموقعون في مراكز سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها، عليا داخل المجتمع، تسمح لهم بصناعة القرارات في مختلف المجالات أو التأثير في صياغتها.

والملاحظ في مختلف التعريفات التي تناولت النخبة، أن هناك اعتبارات ذاتية كالذكاء والطموح والاجتهاد، وأخرى موضوعية كالإمكانات الاقتصادية والعلمية والوظيفية، هي التي تمكن النخبة كأقلية من التحكم في فئات عريضة من المجتمع فأبرز ما يميز هذه الأقلية هو تلك القوة أو القدرة على التأثير في الآخرين ومن ثمة توجيههم وقيادتهم والاستفادة منهم حسب الأهداف التي تحددها. (13)

وينبغي في دراسة النخبة التمييز بين النخب الحاكمة والنخب الغير حاكمة والأخذ بعين الاعتبار، أن قوة المعارضة السياسية تعد جزء من النخبة السياسية الحاكمة وبالتالي فإن دراسة النخب الحاكمة قد تنصرف إلى النخب البديلة.(14)

أما بالنسبة لتصنيفات النخبة، فتتعدد المعايير التي يمكن وفقها التصنيف فنجد النخب السياسية الحاكمة والنخب الأخرى حيالها في السياق العام، وفي السياق البحثي الخاص وتبعا لمعيار توجهها التنموي العام، يتم التمييز بين النخب التقليدية والنخب الإصلاحية التحديثية والنخب الثورية التعبوية، وتبعا لمعيار الأيديولوجية السياسية أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة، يتم التمييز بين نخب سياسية قومية وأخرى ليبرالية وثالثة إسلامية ورابعة ماركسية، وتبعا لمصدر التجنيد يمكن التمييز بين نخب مدنية وأخرى عسكرية وثالثة تشمل مزيجا بينهما، أما إذا أخذنا بمعيار الطبقية الاجتماعية فنجد كبار الملاك والمستثمرين والبرجوازية الرأسمالية، ونخب من الطبقة الوسطى والعمالية.(15)

2.4 تطور النخب الإسلامية في تركيا: مرت النخب السياسية في تركيا بمراحل تاريخية مختلفة وارتبط مفهومها بالثقافة العامة للمجتمع وعقيدة النظام السياسي، ويمكن القول إن النخبة الإسلامية التي يمكن وصفها بالإصلاحية والتي تعتبر قيادة حزب العدالة والتنمية جزء منها، نتاج لمختلف التطورات التي شهدتها النخب السياسية في تركيا ولاسيما منها ذات التوجه الإسلامي.

وبالرجوع إلى سياق التطور التاريخي للنخبة الإسلامية في تركيا، يمكن التمييز بين أربع مراحل أساسية: مرحلة بداية العهد الجمهوري، مرحلة التحول للتعددية السياسية، مرحلة الانقلابات العسكرية ثم مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.

اتسمت **المرحلة الأولى** بالقطيعة بين النخبة الإسلامية التقليدية التي واجهت تضييقا كبيرا وبين التيار العلماني التحديثي، الذي فشل رغم هيمنته في الاستحواذ على المراكز السياسية والاجتماعية بمفرده، أما **مرحلة التحول للتعددية الحزبية** في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة عقدي الخمسينات والستينات، فقد شهدت تناميا واسعا للتنظيمات السياسية الإسلامية على المستويين الرسمي والشعبي مما أتاح المجال لظهور أحزاب سياسية وتنظيمات دينية إسلامية مثلت نخبا مدنية إسلامية، وعرفت هذه المرحلة بداية تشتت التمركز السلطوي للنخبة العلمانية مع العودة الفعلية للتيار الإسلامي ونخبته ومشاركتها في التشكيلات الوزارية منذ عقد الستينات، حيث شكلت نخبة سياسية معارضة خاصة بعد إخفاقها في إحداث تغييرات جوهرية في التوجهات الأساسية للدولة، وتحولت العلاقة بين النخب العلمانية والنخب الإسلامية من القطيعة إلى المهادنة السياسية، وهو ما جعل التيار الإسلامي ونخبته يصبح وكأنه جزء من النخب السياسية الحاكمة. ولعل من أهم نتائج هذه المرحلة، أن الممارسة السياسية الدستورية، أصبحت ضمن الدائرة البرلمانية التركية رغم حالة عدم التوازن في توزيع النفوذ وتأثيرها الفعال في عملية صنع القرار السياسي.(16)

أما مرحلة الانقلابات العسكرية، فقد شهدت تصاعدا كبيرا لدور الجيش في الحياة السياسية وهيمنة النخبة العسكرية، والتي دخلت في صراع مع النخب الإسلامية علما بأن المؤسسة العسكرية في تركيا، تعد من أقوى المؤسسات وأكثرها تنظيما وتستمد قوتها من صرامة وإحكام تنظيمها الداخلي، وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية، علاوة على قوة الوضع السياسي والمؤسساتي الذي أصبحت تتمتع به بموجب الدستور التركي، والذي يمنحها دورا أساسيا في الحياة السياسية.[17]

في هذا السياق، حاولت النخب الإسلامية التأقلم مع الوضع القائم وإعادة طرح نفسها تحت مسميات متعددة، على غرار "حزب الرفاه"[18] و"حزب السلامة الوطني الإسلامي"[19]وبلغ التوتر بين النخبة العسكرية ونخب التيارات الإسلامية ذروته سنة1999 بعد إعلان الجيش عدم السماح بتكوين حكومة إسلامية وتصنيف الإسلام بمثابة الخطر الذي يهدد الدولة التركية،[20] وذلك بعد لجوئه للمحكمة الدستورية في 1997 لحل حزب "الرفاه" بدعوى العمل على إثارة حرب أهلية وتغيير النظام العلماني للدولة وإرغام نجم الدين أربكان على الاستقالة في جوان 1997 والعودة لمنع المظاهر التي سمحت بها الحكومة السابقة، كمنع المحجبات من دخول الجامعات ومحاصرة الشركات الاقتصادية الإسلامية[21] ثم قضية ما يعرف بـ "مروى قاواقجي" الفائزة عن "حزب الرفاه" التي رفض الجيش أداءها اليمين الدستوري بالحجاب معتبرا ذلك عصيانا ضد الجمهورية والديمقراطية.

في ظل هذا التشنج، أعاد حزب "الرفاه" تنظيم نفسه بعد حله في 1998 تحت مسمى جديدا هو حزب "الفضيلة"، والذي تعرض بدوره للحظر عام 2001، الأمر الذي ترتب عنه انشقاقا في صفوف الحركة الإسلامية، بين حزب "السعادة" الذي ضم مجموعة المحافظين المتمسكة بالتوجهات والشعارات القديمة، من أبرز أقطابها "نجم الدين أربكان"، و**حزب العدالة والتنمية** الذي انضوى تحت لوائه ما يمكن تسميته بالتيار "التجديدي". [22]

ومثل عهد حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان"[23] مرحلة جديدة بالنسبة للنخب الإسلامية في تركيا، وقدرتها على التأثير النظام السياسي التركي، وذلك بالنظر لتمكنه من الاستمرار في السلطة لثلاث فترات متتالية وتعزيز مواقعه داخل النظام السياسي بحزمة من الإصلاحات السياسية والقانونية والدستورية، وهو ما عزز من أهمية المتغير النخبوي في صناعة القرار السياسي التركي ومن ثمة في العلاقات التركية العربية.

3.4 عوامل قوة النخبة الإسلامية وتأثيرها في القرار السياسي التركي: هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية، لعبت دورا أساسيا في صعود النخبة الإسلامية للواجهة وقدرتها على الاستمرار في الحكم والتأثير، فعلى المستوى الداخلي كانت هناك أزمة اقتصادية واجتماعية متفاقمة فشلت الحكومات المتعاقبة في التخفيف من حدتها، وعلى المستوى الخارجي كانت هناك مسألة الإخفاق في الانضمام للاتحاد الأوروبي بما تفرضه من تحديات في مقدمتها ضرورة الالتزام بمعايير كوبنهاغن[24]، وهو ما يفسر تبني قيادات حزب العدالة والتنمية، لمسألة الإصلاح السياسي والدستوري كسبيل لتحقيق حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وبالرجوع للمشهد السياسي التركي قبيل الانتخابات التشريعية التي أفرزت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في نوفمبر 2002 نجد التركيبة التالية:[25]

- تيار علماني متشدد، يعيش حالة من الصراع بين النخبة التقليدية (أجاويد – ديميريل) والإصلاحية (جيم – درويش)، يسعى وراء الحلم الأوروبي ويرفض الخيارات الإسلامية والقومية ويحظى بدعم المؤسسة العسكرية، وقد أثقل كاهل الاقتصاد التركي بأزمة طاحنة.
- تيار قومي متشدد يرفض "معايير كوبنهاغن" ويرى تطبيقها تهديدا لوحدة تركيا، وبالتالي فهو غير متحمس لمسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي ويواجه معارضة من المؤسسة العسكرية، ولم يستطع كذلك من خلال مشاركته السابقة في الحكومة إيجاد حلول ناجعة للأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا.

➢ تيار إسلامي، يعيش حالة صراع بين جناحيه، التقليدي (أربكان – كوتان) والإصلاحي (أردوغان – غول)، ويواجه الأول معارضة قوية من المؤسسة العسكرية وصلت حد المطاردة لقياداته، في حين يعامل الثاني بنوع من المرونة. (26)

من خلال تحليل هذا المشهد وأطرافه، نلاحظ أن موقف الجيش والمؤسسة السياسية العلمانية من التيار الأول وإن كان في ظاهره مؤيدا وداعما له، إلا انه كان في الوقت نفسه يعبر عن قناعة بعجز هذه النخب عن تلبية المطالب الشعبية، فضلا عن كون سياساتها لم تعد تلبي متطلبات المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية والوضع نفسه تقريبا بالنسبة للتيار القومي والتيار الإسلامي التقليدي، وبالتالي لم يبق في المشهد السياسي سوى حزب العدالة والتنمية، خاصة وأن أطروحاته الفكرية من الأزمة البنيوية للنظام السياسي التركي، والتي أعلنها أردوغان كمبادئ للحزب، كانت منسجمة لحد ما مع تطلعات القيادة العسكرية.

وتجدر الإشارة هنا، للتغيرات التي شهدتها البنية العقيدية والعقلية لإسلاميي تركيا الجدد وأقطاب التجربة التي يمكن وصفها بالأردوغانية، فضلا عن الإدارة السياسية الناجحة لحزب العدالة والتنمية خلال السنوات الأولى لحكمه في شؤون السياسة الداخلية والخارجية وبناء اقتصاد قوي، حيث كان لهذه العوامل تأثيرا إيجابيا في تعزيز مكانة النخبة الإسلامية الإصلاحية وقدرتها على التأثير في صناعة القرار، واكتسابها لقاعدة شعبية عريضة.

ويمكن إجمال أهم العوامل التي عززت من قوة وقدرة قيادات حزب العدالة التنمية والنخبة الإسلامية الإصلاحية عموما، على التأثير على صناعة القرار، فيما يلي:

- الاستفادة من التجارب السابقة للتيار الإسلامي في تركيا في الحكم، وتبنيها بالتالي خطابا تصالحيا وتطمينيا مع المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية.
- اعتماد أسلوب العمل السياسي كمدخل وحيد للإصلاح والتغيير واستنادها على الجماهير كمصدر لشرعيتها وقوتها.
- استنادها لقاعدة انتخابية واسعة وغير متجانسة، حيث تشمل الفئات المحرومة في الأرياف وضواحي المدن الكبرى خاصة اسطنبول، وقطاعا من الجمهور الكردي شرق تركيا، علاوة على مقاولي الأناضول الصاعدين على اعتبار أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الراعي للمبادرة الحرة، وكذا الفئات الليبرالية التي تتطلع لفك ارتباط كامل بين الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقطاع كبير من ناخبي أحزاب الوسط التقليدية.
- استفادتها من الرفض الشعبي الكبير للأحزاب التقليدية، التي أخفقت حكوماتها المتعاقبة في تحقيق مستوى معيشي مرضي للغالبية العظمى من الشعب، خاصة في ظل انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد، والتي تسببت بموجة تشاؤم وإحباط في صفوف كل الفئات الاجتماعية، وأثارت حالة غضب ضد الطبقة السياسية التقليدية. (27)
- قدرة قيادات حزب العدالة والتنمية ونخبه على جذب ناخبي فئات اجتماعية مختلفة وإقناعهم بأن مطالبهم قابلة للتحقيق، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى الخلفية الاجتماعية للنخبة الإسلامية والتي تتمتع بقيادات من التكنوقراطيين تعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية الممثلة لها، ولديها مسالك عدة للتأثير السياسي والاجتماعي وتسويق تصوراتها بشأن مستقبل الدولة والمجتمع. (28)
- تعزيز مصداقيتها لدى الأوساط الشعبية بسبب تطابق الأقوال والتصريحات والشعارات مع الأفعال والممارسة والتطبيق، وبفضل ديناميكية النجاح التي ميزة مسيرة الحزب على المستويين السياسي (الإصلاحات المتعاقبة السياسية والدستورية) والاقتصادي (تحسن المؤشرات الاقتصادية) خلال العشر سنوات الأولى لحكمه.

- تعزيز الثقة في القيادة السياسية للحزب كنتيجة للعاملين سالفي الذكر.
- إدراك النخبة الإسلامية لأهمية الاقتصاد بالنسبة للناخب التركي، حيث خصص له حزب العدالة والتنمية الشق الأكبر في مشروعه الانتخابي، ووعد بجعل تركيا في غضون 2023 ضمن المراتب العشرة الأولى اقتصاديا في العالم، وهي الوعود التي نالت مصداقية لدى المواطنين لثقتهم في قدرة أردوغان على تحقيقها نظرا لخبرته ورصيده من الانجازات الاقتصادية طوال فترة حكم العدالة والتنمية. (29)
- صفة الزعامة في شخصية أردوغان، المستمدة من عوامل شخصية لديه عززتها عوامل موضوعية، في مقدمتها تمتعه بالمصداقية لدى الأوساط الشعبية للنجاح الذي حققه كعمدة لمدينة إسطنبول (1994-1998) ثم كرئيس للوزراء لاحقا والإصلاحات الكبيرة التي شهدتها تركيا في عهده سياسيا واقتصاديا.

ويمكن القول إن النموذج الذي قدمه أردوغان ومزج فيه بين الثقافة الإسلامية والعقلية البراغماتية كنهج وسطي، مثل نقطة تحول جوهرية في توجهات التيار الإسلامي في تركيا، أكسبته تأييدا شعبيا كبيرا، خاصة وأن حزب العدالة والتنمية صاغ تصورا جديدا لفكرة العلمانية ينسجم ودعواته لاستعادة هيبة تركيا التي لاقت صدى ملحوظا لدى الاتجاهات القومية، وهو ما يمكن وصفه بالمناورة الذكية لأردوغان التي مكنته من تقليل الفجوة بين الإسلاميين والقوميين.

المسألة الثانية الجديرة بالذكر، والتي مثلث كذلك علامة بارزة في توجهات النخبة الإسلامية الإصلاحية، وألقت بضلالها على العلاقات التركية العربية، هي الفهم الجديد من قبل التيار الإسلامي الإصلاحي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كمسألة حتمية وحيوية بالنسبة لتركيا، وأنها لا تتناقض والارتباطات الشرقية والإسلامية لها والتي يمكن توظيفها كعامل قوة في الملف التركي.

المسألة الثالثة التي ينبغي الإشارة إليها في دور النخبة الإسلامية الإصلاحية والزعامة الأردوغانية، هي القدرة الكبيرة على المناورة في إطار الهامش المتاح على الساحة السياسية، واستغلال عامل إخفاق الحكومات السابقة في التعاطي إيجابيا مع مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الذي يقابله نجاحا ملحوظا لحكومة حزب العدالة والتنمية في تفكيك هذه القنابل الموقوتة، المتزامن مع مساع حثيثة في شكل إصلاحات متعاقبة قانونية ودستورية بهدف تجسيد الحلم الأوروبيوهي كلها عوامل مكنت أردوغان والنخبة الإسلامية الإصلاحية، من الاستمرار في السلطة وتحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

المسألة الأخرى الجديرة بالملاحظة في دور المتغير النخبوي والعامل القيادي في تركيا، هي توظيف العامل التاريخي (الإرث العثماني) والورقة الإسلامية في التوجه نحو الدول العربية، كأداة مزدوجة في سياق المساعي التركية الرامية لإيجاد دور إقليمي في إطار الترتيبات القادمة لمشروع الشرق الأوسط، سواء بشكل منفرد من خلال الاعتماد على الزعامة التركية وقوة النموذج الأردوغاني كتجربة ناجحة للإسلام السياسي في السلطة، أو بمشاركة أطراف إقليمية أخرى كالكيان الصهيوني (كراعية للسلام) أو دولية كالولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على ذلك، يجب عدم إغفال الإشارات الإيجابية التي ما فتأت الخارجية التركية ترسلها وتشدد عليها، خلال المراحل الأولى خاصة، سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، أو بالنسبة للجانب العربي، والتي مفادها أن تركيا لا تملك مشروعا للسيطرة أو الهيمنة ولا تعمل على فرض أجندة أيديولوجية، وليست لهادوافع إثنية أو وطائفية، وهو الطرح الذي جعل الغرب يرى في تجربة الإسلاميين في الحكم في تركيا دعما لمصالحه الإستراتيجية، بل والأكثر من ذلك اعتبره نموذجا للمقاربة الإسلامية في الحكم.

وألقت فكرة النموذج التركي كذلك بضلالها على العلاقات التركية - العربية والنظرة العربية تجاه تركيا، ولعل هذا ما يفسر بعض سياسات تركيا تجاه الأوضاع الداخلية في الوطن العربي(30)، سواء في سوريا أو في ليبيا أو في مصر وارتباطاتها ببعض التنظيمات الدينية، وتوجه القيادةتلا كية في بعض الأحيان للعرب من خلال المستويات الشعبية.

5. خلاصة:

إن سياسة تركيا الخارجية عامة وسياستها تجاه الدول العربية وتجاه المشرق العربي خاصة، تحكمها مجموعة من العوامل والمحددات، منها ما هو ثابت، كالتاريخ والجغرافيا، ومنها ما هو متغير كالمتغيرات الاقتصادية والارتباطات الإقليمية والدولية، و التقارب التركي العربي الذي جاء كنتاج لسياسة تركيا تجاه الدول العربية منذ سنة 2002، بدأت إرهاصاته منذ سنوات التسعينات، وتجلت بوضوح أكبر كتوجه وكاستراتيجية للسياسة التركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، علاوة على ذلك فقد تحكمت فيه عوامل إقليمية ودولية، فرضت على الدولة التركية تلك التوجهات التقاربية مع الدول العربية. **وقد شكل** المحدد الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات التركية -العربية، حيث أن المنفعة والمصلحة دافعان أساسيان ومحركان لمختلف السياسات، وقد لعب المحدد الاقتصادي الدور الأهم في توجيه السياسة العربية لتركيا ولا يزال يشكل المحدد الأبرز للعلاقات التركية -العربية. **كما أنه** لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، إغفال دور العامل الإنساني وتأثير صناع القرار السياسي ونخبة حزب العدالة والتنمية، على توجهات سياسة تركيا الخارجية بشكل عام، والدور الذي لعبته هذه النخبة، في إعادة صياغة علاقات تركيا الخارجية في الشكل والمضمون.

6. الهوامش والإحالات:

(1)- تعتبر كثير من النظريات على غرار النظرية الماركسية أن الاقتصاد هو القوة الموجهة للسلوك السياسي.

(2)- هايل عبد المولى طشطوش : **مقدمة في العلاقات الدولية**. (الأردن: ددن، 2010)، ص19.

(3)-عقيل سعيد محفوض : السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 93.

4()- جلال عبد الله معوض : صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص139.

5()- نفس المرجع، ص136.

6()- عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص96.

7() نفس المرجع، ص97.

(8)آرام نركيزيان: التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية، إلى أين سيصل مقال منشور في الموقع الالكتروني لمؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2010/12/15، (http://carnegieendowment.org/sada/?fa=42147&lang=ar) اطلع عليه بتاريخ: 2014/12/13.

9()- أحمد عزت بامير: أمن الطاقة التركي: دور الخليج العربي وبحر قزوين والبحر الأوسط.(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000)، ص256.

10() - غوفين صاف (وآخرون): الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص198.

(11)- عمر خضيرات: العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002- 2012، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 4/ب، 2016، الأردن، ص 515.

(12)غوفين صاف (وآخرون)، مرجع سابق، ص198.

(13)- إدريس لكريني: النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية. مقال منشور بمجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، عدد 2007/01/25، اطلع عليه بتاريخ 2015/03/25، نقلا عن الموقع التالي:
" http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611"

(14)- علي هلال الدين ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)،ص.ص65، 66.

(15)- د. طلال يونس الجليلي: قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا. (العراق: مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2006)، ص 04.

(16)- معتز محمد سلامة: الجيش والسياسة في تركيا. السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة، جانفي 1998، ص124.

(17)- نفس المرجع، ص124.

18 -C.H.Dodd,Democracy and Development in Turkey, 1979.p76.

(19)- متين هابر، حياة تركيا السياسية من الناحية التاريخية والمؤسساتية والمقارنة. (إسطنبول: منشورات دوغان، 2011)، ص 21.

(20)- محمد نور الدين: خطر حزب الرفاه في تركيا: المسيرة المتعثرة للديمقراطية. شؤون الأوسط، العدد 69، فبراير 2008، ص67.

(21)- محمد نور الدين: حجاب وخراب. (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2001)، ص 280.

(22)- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.مرجع سابق، ص 63.

(23)- جاء رجب طيب أردوغان من رحم المؤسسة الدينية في تركيا، فهو خريج مدرسة دينية، بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده "نجم الدين أربكان"، وانتخب رئيسا لبلدية اسطنبول، ودخل السجن أربعة أشهر لأبيات شعرية ألقاها في مهرجان اعتبرت مخلة بالأمن، وحظر عليه ممارسة النشاط السياسي، إلا أن تعديلا دستوريا أعاد إليه حق الترشح الذي سمح له بخوض الانتخابات سنة 2003، حيث حل محل "عبد الله غول" في منصب رئيس الوزراء في 11 مارس 2003. وعبد الله غول" هو الرجل الثاني في حزب "العدالة والتنمية"، الذي تولى الخارجية ثم رئاسة الوزراء خلال تواجد "أردوغان" في السجن، قبل أن يصبح رئيس للجمهورية.

(24)-معايير كوبنهاغن هي الشروط والالتزامات الواجب على الدولة احترامها والالتزام بها لقبول انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي.

(25)- د. طلال يونس الجليلي: قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا. (العراق: مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2006)، ص 123.

(26)- نفس المرجع، ص 124.

(27)- ميشال نوفل: مرجع سابق،ص 65.

(28)- د. طلال يونس الجليلي، مرجع سابق، 129.

(29)- فاتن نصار: العدالة والتنمية التركي، أربعة أسباب وراء الفوز. مقال منشور بتاريخ 2011/06/15، اطلع عليه بتاريخ: 2015/03/24 منقول عن الموقع الإلكتروني: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=5005

(30)- ياسين القطاونة: الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية (1991- 2008). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2009، ص.ص 22، 24.